Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2026, VOL. 07, Special Issue (1), 112-121, E-ISSN: 2709-4251, P-ISSN: 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb2026954

The role of corporate social responsibility accounting disclosure in reducing poverty: A survey study of a sample of companies listed on the Iraq Stock Exchange

Izdihar A. Zamil[1*], Zainab Q. Jebur[2], Adnan K. Matrood[3], Iqbal A. Abed[4]
[1,2,4] Department of Accounting,College of Administration and Economics, University of Al-Qadisiyah, Al-Qadisiyah, Iraq
[3]Department of Accounting Technologies,College of Polytechnic, Al-Furat Al-Awsat Technical University, Al-Qadisiyah, Iraq
izdihar.abd.zamil@qu.edu.iq, Zainab.Q.jebur@qu.edu.iq, dw.adn@atu.edu.iq, IQBAL.ABDULAMEER.ABED@qu.edu.iq

Article information:
Published: 30-09-2026

Corresponding author:
Izdihar A. Zamil
izdihar.abd.zamil@qu.edu.iq

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

Corporate social responsibility (CSR) is a fundamental element of sustainable business operations, highlighting how companies contribute to solving social and economic problems. Poverty reduction is one of the most pressing of these problems and remains a key objective of national and international development agendas. This study examines how accounting disclosure of CSR can support policies aimed at poverty reduction and improve transparent reporting for decision-making among stakeholders. An inductive approach was adopted to address the research problems and theoretically test the hypotheses to achieve the research objectives. Practically, the research employed a descriptive approach to analyse the results of a questionnaire distributed to a sample of companies listed on the Iraq Stock Exchange. One of the most significant findings was a statistically significant relationship between accounting disclosure of CSR and sustainable development. The study concludes that the business sector's contribution to poverty reduction and sustainable development can be significantly enhanced through strong and consistent accounting disclosure of CSR.

Keywords: Accounting disclosure, Corporate social responsibility (CSR), Sustainable development.

Conclusions:

In light of the research findings, the study recommends the following:

1- Enacting laws to regulate companies' adoption of accounting disclosure rules related to social responsibility, given its impact on societal performance in several areas.

2- Mandating that companies listed on the Iraqi Stock Exchange submit reports on corporate social responsibility accounting disclosure.

3- Developing training programs to familiarize company employees with the accounting disclosure approach to social responsibility and the importance of its implementation.

مجلة الريادة للمال والاعمال
2026، المجلد السابع العدد الخاص (1)، الصفحات 112-121

دور الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في الحد من الفقر دراسة استطلاعية لعينه من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

ازدهار عبدالله زامل*[1]، زينب قاسم جبر[2]، عدنان كاظم مطرود[3]، اقبال عبدالامير عبد[4]
[1،2,4] قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، القادسية، العراق
[3] قسم تقنيات المحاسبة، كلية البوليتكنك، جامعة الفرات الاوسط، القادسية، العراق
izdihar.abd.zamil@qu.edu.iq, Zainab.Q.jebur@qu.edu.iq, dw.adn@atu.edu.iq, IQBAL.ABDULAMEER.ABED@qu.edu.iq

معلومات البحث:
تاريخ النشر: 30-09-2026

المؤلف المراسل:
ازدهار عبدالله زامل
izdihar.abd.zamil@qu.edu.iq

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي(CC BY 4.0)

المستخلص:

تعد المسؤولية الاجتماعية للشركات عنصرًا أساسيًا في عمليات الأعمال المستدامة، حيث تُسلط الضوء على كيفية مساهمة الشركات في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية. ويُعد الحد من الفقر من أكثر هذه المشكلات إلحاحًا، ولا يزال هدفًا رئيسيًا لأجندات التنمية الوطنية والدولية. تتناول هذه الدراسة كيفية دعم الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات للسياسات الرامية إلى الحد من الفقر، وكيفية تحسين الإبلاغ الشفاف لعملية صنع القرار لدى أصحاب المصلحة. تم اعتماد المنهج الاستقرائي في معالجة مشكلات البحث وإثبات الفرضيات من الناحية النظرية لتحقيق أهداف البحث. أما من الناحية التطبيقية، فقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي لتحليل نتائج الاستبيان الموزع على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ومن أهم النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة. وتخلص الدراسة إلى أن مساهمة قطاع الأعمال في مكافحة الفقر والتنمية المستدامة يمكن تعزيزها بشكل كبير من خلال الإفصاح المحاسبي القوي والمتسق عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، المسؤولية الاجتماعية للشركات، التنمية المستدامة.

المقدمة:

حظيت المسؤولية الاجتماعية للشركات باهتمام متزايد من الأوساط الأكاديمية وقطاع الأعمال على حد سواء. وقد أنشأت العديد من الشركات وحدات داخلية متخصصة لإدارة مشاركتها الاجتماعية، كما وقّعت أكثر من 8000 شركة حول العالم على الميثاق العالمي للأمم المتحدة لمعالجة لمعالجة التحديات المجتمعية الهامة.(Wang *et al.*, 2016:3) ويُعدّ الفقر تحديًا رئيسيًا في العديد من البلدان: فبحسب البنك الدولي، في عام 2013، عاش 10.7% من سكان العالم، أي 767 مليون نسمة، على أقل من 1.90 دولار أمريكي في اليوم. وبينما تعهّدت بعض الحكومات والمنظمات الدولية، كالأمم المتحدة والبنك الدولي، بالقضاء على الفقر، وأقرّت بأهمية إشراك الشركات في مواجهة التحديات العالمية، إلا أن الأدلة على حوافز الشركات وإجراءاتها لمعالجة الفقر والمساهمة في العدالة الاجتماعية قليلة. يُعد القضاء على الفقر الهدف الأول في أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030. وفي إطار مكافحة الفقر، تبنت الصين استراتيجية التخفيف من حدة الفقر الموجهة، مطالبةً بتطوير مشاريع التخفيف من حدة الفقر بناءً على الخصائص المحددة لكل قرية تعاني من الفقر (Huang *et al.*, 2025: 1).

سعت العديد من الشركات إلى تبني برامج فعّالة للمسؤولية الاجتماعية تراعي الظروف المجتمعية والتحديات التي تواجهها. تعد المسؤولية الاجتماعية ركيزة أساسية وأداة هامة للتخفيف من هيمنة العولمة وتجاوزاتها. علاوة على ذلك، أصبح الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية شرطًا جوهريًا للحد من الفقر، وذلك من خلال التزام المؤسسات الاقتصادية (الشركات المحلية أو الدولية) بتوفير بيئة ملائمة، وتجنب هدر الموارد، والمشاركة في التوظيف والتدريب، وتنمية القدرات البشرية، ودعم الفئات الأكثر ضعفًا. ويمكن القول إنه لا يزال هناك غموض ونقص في الوعي لدى الأفراد والشركات فيما يتعلق بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وفعاليتها، وكيفية تطويرها، وكيفية الاستفادة منها (الاسرج، 2012: 1).

قسم البحث الى اربعة محاور يشتمل المحور الاول على الإطار المنهجي، المحور الثاني (الإطار النظري) متناولا محاسبة المسؤولية الاجتماعية للشركات والحد من الفقر، المحور الثالث (الجانب العملي) المتمثل في تحليل نتائج البحث واثبات الفرضيات وصولا الى الاستنتاجات والتوصيات في المحور الرابع.

المحور الأول: منهجية البحث:

أولا: مشكلة البحث:

يؤثر إهمال الشركات العاملة في العراق للإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية، على الرغم من اهتمام الشركات العالمية بهذا المجال، سلبًا على تحقيق الاستقرار الاجتماعي. ويمكن تلخيص مشكلة البحث في السؤال التالي: هل يُسهم الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية من قِبل الشركات في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في الحد من الفقر؟

ثانيا: اهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوعها. فالمسؤولية الاجتماعية للشركات والإفصاح عنها تحظى باهتمام العديد من دول العالم، ولا سيما الدول المتقدمة. وينبع هذا الاهتمام من إيمان هذه الدول بضرورة وفاء الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية والبيئية كجزء لا يتجزأ من البيئة التي تعمل فيها، إلى جانب دورها التقليدي (المتمثل في الأهداف الاقتصادية). وهذا واجب تجاه المجتمعات التي تتشارك معها الموارد، والتي قد تستنزفها. تكمن أهمية هذه الدراسة في توافقها مع الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية. علاوة على ذلك، تنبع أهميتها من الدور البارز للإفصاح المحاسبي عمومًا، والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات خصوصًا، في توفير المعلومات اللازمة لمستخدمي التقارير المحاسبية، نظرًا لتعدد الجهات المعنية بشؤون الشركات.

ثالثا: اهداف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على تقديم مدخل نظري للمحاسبة الاجتماعية والإفصاح عنها، وتقديم فهم لمفهوم الفقر ومدى مساهمة الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في الحد من الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية لأفراد المجتمع.

رابعا: فرضية البحث:

توجد علاقة معنوية بين الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وبين الحد من الفقر كهدف للتنمية المستدامة.

خامسا: مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من عينة عشوائية من موظفي الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. تم إرسال 120 استبياناً، وتم الرد على 115 منها.

سادسا: منهج البحث:

اعتمد في هذا البحث على المنهج الاستنباطي. من خلال مراجعة الأدبيات النظرية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والدراسات ذات الصلة، ولتحديد الفجوة البحثية. ثم استخدم المنهج الكمي من خلال إعداد قوائم استبيانات وتوزيعها على عينة البحث. بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، وصولاً إلى مجموعة من التوصيات.

المحور الثاني: الإطار النظري (محاسبة المسؤولية الاجتماعية للشركات والحد من الفقر)

أولا: مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات:

المسؤولية الاجتماعية، هي حركة داخل وخارج مهنة المحاسبة تسعى إلى توسيع نطاق المعلومات المُفصَح عنها في البيانات المحاسبية. يطالب أنصار المحاسبة الاجتماعية المؤسسات بالإبلاغ عن أثرها الاجتماعي والبيئي في البلدان التي تعمل فيها، بالإضافة إلى وضعها المالي، وإدراج المعلومات اللازمة في بياناتها المالية لعكس ذلك. تُعدّ الأعمال التجارية جزءًا لا يتجزأ من المجتمع، إذ تؤثر أنشطتها بشكل كبير على المجتمع وأفراده. فالسلع والخدمات التي تُنتجها وتبيعها، وفرص العمل التي توفرها لشريحة واسعة من المجتمع، تجعلها عنصرًا حيويًا فيه. علاوة على ذلك، تستفيد المؤسسة من المجتمع بطرق شتى، ولا يمكن لأي عمل تجاري أن ينجح إلا في مجتمع متطور، حيث يوفر المجتمع البنية التحتية والمرافق الأساسية لاستمرار عمل المؤسسة. حيث ترتبط التنمية المجتمعية وتنمية الأعمال ارتباطًا وثيقًا، بما أن المؤسسة تستفيد من المجتمع، فإنها تتحمل مسؤولية اتجاهه (Barodiya, 2015:1). ان مراعاة المسؤولية الاجتماعية هي عملية اختيار المتغيرات والمقاييس والإجراءات لقياس الأداء الاجتماعي على مستوى الوحدة، ثم تقديم المعلومات بطريقة منهجية تُستخدم لتقييم الأداء الاجتماعي للوحدة، وأخيراً إيصال هذه المعلومات إلى أصحاب المصلحة داخل المجتمع، سواء كانوا من داخل المشروع أو خارجه (الفضل وآخرون، 2002: 164). برزت المسؤولية الاجتماعية للشركات كعنصر أساسي في استراتيجيات الأعمال المعاصرة، مما يعكس وعيًا متزايدًا بمسؤوليات الشركات التي تتجاوز مجرد تعظيم الربح (Aluchna, 2017:10) .

تشمل المسؤولية الاجتماعية للشركات الإجراءات الطوعية التي تتخذها الشركات لمعالجة الشواغل المجتمعية والبيئية مع تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية. تتجاوز هذه الإجراءات الالتزامات القانونية لتشمل مبادرات تتعلق بالإشراف البيئي، وممارسات الأعمال الأخلاقية، والمشاركة المجتمعية، والعمل الخيري. تعكس المسؤولية الاجتماعية للشركات التزامًا بالعمل بمسؤولية والمساهمة بشكل إيجابي في المجتمع، مما يعزز خلق قيمة طويلة الأجل لأصحاب المصلحة (Haski-Leventhal, 2021:6).

وقد تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات بمرور الوقت، متأثرًا بتغير التوقعات المجتمعية والأطر التنظيمية ومتطلبات الأعمال. ركزت مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات المبكرة بشكل أساسي على الأعمال الخيرية والتبرعات، مدفوعة بدوافع إيثارية أو اعتبارات العلاقات العامة. ومع ذلك، فقد تطور المفهوم ليشمل نطاقًا أوسع من المسؤوليات، بما في ذلك الحوكمة الأخلاقية والاستدامة البيئية وإشراك أصحاب المصلحة (Hoque, *et al,* 2018:1134). تشمل المسؤولية الاجتماعية للشركات ابعادا متعددة تساهم في ممارسات الاعمال المستدامة، بما في ذلك المسؤولية البيئية التي يُتوقع من الشركات تقليل تأثيرها البيئي بشكل متزايد من خلال تبني ممارسات صديقة للبيئة، وتقليل استهلاك الموارد، والتخفيف من التلوث وانبعاثات الكربون (Malovics, *et al,* 2008:913).

1- أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

تشير إحدى الدراسات في هذا الموضوع (محمد، 2017: 61، نقلاً عن بدوي عثمان، 2000: 451) إلى أن أحد أهم مبررات الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية هو حاجة الحكومات إلى تنظيم سلوك المنظمات بما يعود بالنفع على الفرد والمجتمع ككل. ويتفاقم هذا الأمر مع تزايد الضرر الذي تُلحقه الشركات الصناعية بالمجتمع عموماً وبالبيئة التي تعمل فيها خصوصاً. علاوة على ذلك، تُبرز الدراسة أهمية دور المسؤولية

الاجتماعية في عملية صنع القرار، إذ يعتمد معظم المستثمرين اليوم بشكل أساسي على مدى وفاء المنظمة أو الشركة بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. ويعتقد معظمهم أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يحمي حقوق الموظفين، إذ أصبح من واجب المنظمة حمايتهم من الأذى، باعتبارها موارد بشرية يجب الحفاظ عليها. وتتحقق هذه الحماية من خلال الإفصاح في التقارير المالية، يمكن توضيح أهمية المسؤولية الاجتماعية على النحو التالي:

أ- أهمية المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية:

تُعدّ المسؤولية الاجتماعية بمثابة قانون اجتماعي، حيث تسدّ الوحدات الاقتصادية الثغرات التي تتركها القوانين واللوائح القائمة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية. وتقدم هذه الوحدات المساعدة طواعيةً، مُلبّيةً احتياجات المجتمع بتفاصيلها، يمكن أن يُسهم تقديم الخدمات من قبل الوحدات الاقتصادية للمجتمع في حلّ بعض المشكلات التي تواجهه، وبالتالي منع تفاقمها وتصعيب حلّها (Wong, 2016:264).

ب- أهمية المسؤولية الاجتماعية في المجتمع:

الاستقرار الاجتماعي الناتج عن توافر شكل من أشكال العدالة الاجتماعية وهيمنة مبدأ تكافؤ الفرص، وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية. تعزيز التضامن الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع، مع خلق شعور قوي بالانتماء لدى الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة تحسين جودة الحياة في المجتمع، سواء من حيث البنية التحتية أو الثقافة (صالح واخرون، 2021: 204).

2- أهداف برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات:

ذكر الخميسي (2017: 574) أن هذه البرامج تختلف في أهدافها ودوافعها، ويمكن تعريفها عمومًا على النحو التالي: من منظور الشركات: كسب ثقة الجمهور، ورضا المستهلك، ورفاهية الموظفين، وتحقيق الرفاه المجتمعي؛ وتحقيق الشركات لعائدات مستمرة على المدى الطويل؛ وبناء سمعة طيبة؛ وتحسين الصورة العامة للمنتجات. من منظور المجتمع: تعزيز التضامن الاجتماعي، وتحسين مستوى المعيشة، والالتزام بتحقيق التنمية المستدامة، وتنمية مهارات أفراد المجتمع، ومساعدة الدولة في تحقيق أهداف التنمية، وتشجيع القطاع الخاص على البحث عن حلول شاملة وصديقة للبيئة.

وأضاف محمد ق. (2019: 80) أن برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات قادرة على: تحسين سمعة المؤسسات المبنية على الكفاءة والنجاح في تقديم الخدمات، والثقة المتبادلة بين المؤسسات وأصحاب المصلحة، ومستوى الشفافية في عملياتها، ومراعاة العوامل البيئية، والتركيز على الاستثمار في رأس المال البشري. يُسهم التزام المنظمات بمسؤولياتها الاجتماعية إسهامًا كبيرًا في تحسين سرعة أنشطتها وتوفير المعلومات عنها في بيئتها المحيطة. ويُعدّ الحفاظ على البيئة المحيطة بالمشروع من الآثار الضارة للتلوث الناجم عن أنشطته أمرًا بالغ الأهمية. وتُبرز هذه النقطة بوضوح الحق في العيش في بيئة ملائمة، وهو ما يؤثر بدوره على عمليات المنظمة.

ثانيا: الحد من الفقر ــ التنمية المستدامة:

يُعدّ الفقر من أكثر القضايا التي تُناقش على نطاق واسع في الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم، وهو أيضاً من أقدم المشكلات التي تواجه المجتمعات. وقد شهدت نهاية القرن العشرين اهتماماً متجدداً بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية التي يثيرها هذا الفقر، لا سيما في الدول النامية، وذلك من خلال أطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية (السوفي، 2020: 108).

عُرّف الفقر بطرق متعددة ومتنوعة كحالة من الهشاشة والاقصاء والدخل النقدي غير الكافي أو المنخفض وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات وظروف معيشية تُولّد الهشاشة (Knecht, 2012:173).او كحالة من الحرمان المطوّل من الرفاه اللازم للعيش بكرامة. في هذا السياق، يمكن أن يكون قياسه نقديًا أو متعدد الأبعاد. حاول (Kraay, 2014: 16) شرح أصل الفقر وتأثيره والنهج المختلفة لمعالجته. ومؤخرًا، اقترح (Ayoo, 2022:23) خمسة مجالات عمل رئيسية لمكافحة الفقر من منظور عملي مع مراعاة جهات فاعلة متعددة: التنمية الاقتصادية لزيادة الدخل وتوسيع فرص العمل للفقراء والإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية على المستوى الحكومي وبرامج التمويل الأصغر وتطوير وتحسين أنظمة التسويق والتدابير الإيجابية مثل التحويلات النقدية الانتقائية. وقد ازداد وعي الشركات بهذا المفهوم، ولذا اتجهت بشكل متزايد إلى استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات لوضع إطار عمل للمساهمة في التخفيف من حدة الفقر وأن معظم استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات المستخدمة للحد من الفقر في الدول النامية تستند إلى نظرية العمل الخيري، يسهم العمل الخيري للشركات في خلق قيمة مشتركة. علاوة على ذلك، ينبغي أن تُوجَّه هذه الأعمال الخيرية نحو الاستثمار الاجتماعي لما تُوفّره من فوائد مالية واجتماعي (Ragodoo, 2009:22) .

في البداية، كان مفهوم الاستدامة أو التنمية المستدامة يُنظر إليه غالبًا على أنه قضية بيئية، تُشير إلى العلاقة بين الإنسان والطبيعة بعد ذلك، توسع المفهوم ليشمل أبعادًا أخرى، كالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية. يُمثل البُعد الاقتصادي الإنتاج والاستهلاك، وجميع الوسائل المُستخدمة لتلبية الاحتياجات المادية للأفراد (Giovannoni and Fabietti, 2014: 24). فإن استدامة هذا البُعد "تستلزم نظام إنتاج يُلبي مستويات الاستهلاك الحالية دون المساس بالاحتياجات المستقبلية". ويُشير إلى التوازن اللازم لتلبية احتياجات الإنتاج والاستهلاك دون جعل مستقبل الجميع مستحيلاً. أما البُعد الاجتماعي، فيُمثل الحياة مع الجماعات والمجتمعات الأخرى وتفاعلاتها، مع التركيز على تحسين مستويات معيشة الإنسان، مُحوّلاً التركيز من الاحتياجات الفردية والاقتصادية إلى المجتمع وحقوق جميع البشر وهو يستلزم "نظامًا للتنظيم الاجتماعي يُخفف من حدة الفقر" ويُرسخ العلاقة بين الظروف الاجتماعية والتدهور البيئي. وأخيرًا، يُمثل البُعد البيئي النظم الإيكولوجية، وسلامتها، وحفظها، واستمرار عملها لضمان الظروف البيولوجية والإيكولوجية اللازمة لتحقيق التنمية (Herremans and Reid, 2002:2).

يمثل الفقر تحدياً خطيراً يواجه الدول النامية اليوم، ويتطلب إجراءات مركزة ومستدامة للحد منه بشكل كبير، وكسر حلقة الفقر، وتحسين مستويات المعيشة. ورغم أن الدخل هو المقياس

الأكثر شيوعاً لتقييم الفقر، إلا أنه متعدد الأبعاد ويشمل جوانب مختلفة من الرفاه، بما في ذلك الغذاء والماء والصحة والمأوى والتعليم والحصول على الخدمات وحقوق الإنسان (Aho *et al*., 1997: 57). على الرغم من أن الحد من الفقر ليس بالضرورة الدافع الرئيسي أو الوحيد لأنشطة الشركات، إلا أنه ينبغي أن تتمحور استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات حول قضايا جوهرية كالحد من الفقر. فهذه مشكلة هيكلية وحاسمة لتحقيق التنمية والرفاه على المستويات الفردية والاجتماعية والتنظيمية (Tarabini, 2010.205).

تمر الدول النامية حاليًا بمراحل متفاوتة في تنفيذ سياسات تهدف إلى الحد من الفقر والهشاشة وتحسين مستويات المعيشة. ويُعدّ تعزيز النمو الاقتصادي الشامل أمرًا حيويًا ليس فقط لزيادة الإنتاج والدخل، بل أيضًا لضمان توزيع فوائد النمو الاقتصادي على نطاق واسع. وتشمل سبل تعزيز النمو الاقتصادي الشامل الاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا، وتحرير التجارة، وتوسيع أسواق التصدير، وتقديم حوافز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير حوافز مالية للاقتصاد، وضمان استقرار الاقتصاد الكلي، وتحسين الإدارة العامة والحوكمة (Ravallion, 2007: 1). ويمكن أن يكون للتنفيذ المتكامل لهذه التدابير آثار إيجابية على الاقتصاد ككل، من خلال تحفيز القطاع الخاص، وخلق فرص عمل ضرورية، والحد من مستويات الفقر.

1- أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق عدة أهداف هامة وضرورية في المجتمع المحيط. وقد أشارت العديد من الدراسات (صالح وآخرون، 2021: 208) إلى أن قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التي عُقدت تحت شعار "تحويل عالمنا من أجل الإنسان والكوكب"، قدّمت مجموعة من 17 هدفًا للتنمية المستدامة، وهي:

1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
2- مكافحة الفقر والجوع، وضمان الأمن الغذائي، وتعزيز الزراعة المستدامة.
3-ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع.
4-ضمان تعليم جيد وشامل ومنصف للجميع، وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.
5- المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، وتمكين المرأة.
6-ضمان الإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع.
7- ضمان حصول الجميع على طاقة حديثة مستدامة وبأسعار معقولة.
8-تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام للجميع، بما في ذلك توفير فرص عمل كاملة ومنتجة ولائقة للجميع.
9-إنشاء بنية تحتية قادرة على مواجهة التحديات وتحفيز التصنيع الشامل لجميع أفراد المجتمع المستدام، وتشجيع الابتكار.
10- الحد من عدم المساواة داخل المجتمعات وفيما بينها.
11- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة بطريقة مستدامة.
12-ضمان أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
13- اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره.
15- حماية المحيطات والبحار والموارد المائية واستخدامها بما يحقق التنمية المستدامة.
16- تعزيز المجتمعات المنظمة والشاملة التي تحقق التنمية المستدامة.
17- تعزيز وسائل التنفيذ وتشجيع وتنشيط حركة الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

2- اشكال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المتعلقة بالحد من الفقر:

يُعتبر الإفصاح المحاسبي أداةً أساسيةً وفعّالةً لتعزيز قيمة وفائدة البيانات والمعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية، ولإيصال نتائج الأعمال إلى مستخدمي هذه البيانات، ودعم قراراتهم الاستثمارية والتمويلية وغيرها. ونتيجةً لتطور الفكر المحاسبي وظهور محاسبة المسؤولية الاجتماعية، ركّز الباحثون في مجال المحاسبة على أهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية. هناك طريقتين للافصاح عن المسؤولية الاجتماعية. (اللاوي واخرون،2020: 134).

أ- طريقة الفصل: يتم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي في تقارير منفصلة عن البيانات المالية وملحقاتها، سواءً أكان التقرير وصفيًا أم كميًا أم ماليًا، وسواءً أكان الإفصاح كاملًا أم جزئيًا، مع الإبقاء على البيانات المالية التقليدية كما هي.

ب- طريقة الدمج: يتم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي ضمن البيانات المالية التقليدية، أي يُدرج جنبًا إلى جنب مع البيانات المالية ويُعبّر عنه بوحدات نقدية، مع الأخذ في الاعتبار أن المعلومات الاجتماعية والاقتصادية للكيان تُحقق مبدأ التكامل.

يُقدّم أدناه مُلخّصٌ مُنظّمٌ لنماذج الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات فيما يتعلق بتخفيف حدة الفقر، بالإضافة إلى مراجع من مصادر أكاديمية ذات صلة

الجدول رقم (1): نماذج الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات

اشكال الافصاح	الوصف	الربط بالحد من الفقر
الإفصاح المالي	تكاليف المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في الحسابات السنوية (المجتمع، البيئة، الموظفين، العملاء)	يُظهر الإنفاق المباشر على المبادرات المتعلقة بالفقر مثل التعليم والرعاية الصحية والإسكان.
تقارير الاستدامة (مبادرة التقارير العالمية، التقارير المتكاملة)	تقارير مستقلة أو متكاملة تتبع الأطر العالمية.	تم الكشف عن الحد من الفقر في الأقسام المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة (على سبيل المثال، الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الفقر).

الإفصاح التنظيمي الالزامي	مطلوب بموجب القانون في بعض البلدان.	يتعين على الشركات الإفصاح عن إنفاقها على برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات في مجالات التنمية الريفية والرعاية الصحية وسبل العيش.
بيانات الأثر المجتمعي	تقارير سردية تصف النتائج النوعية.	يسلط الضوء على كيفية مساهمة مشاريع المسؤولية الاجتماعية للشركات في تحسين مستويات المعيشة، والحد من البطالة، أو تعزيز الوصول إلى الخدمات.
تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية	الإفصاح في إطار الأطر البيئية والاجتماعية والحوكمة.	يندرج الحد من الفقر تحت الركيزة "الاجتماعية" (الأجور العادلة، وتنمية المجتمع، والإنصاف في سلسلة التوريد).

Source:(Abbood and Al-Mashkoor,2019; Global Reporting Initiative (GRI); MDPI – Sustainability Journal, 2022)

المحور الثالث: الجانب العملي

أولا: واقع الإفصاح الاجتماعي في البيانات المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية:

استنادًا إلى البيانات المالية المدققة التي أقرتها هيئة السوق المالية وقدمتها الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ومن خلال مراجعة البيانات المنشورة والتقارير الدورية عبر برنامج الإفصاح الإلكتروني للشركات المدرجة في السوق، يتضح أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يكاد يكون معدومًا، باستثناء بعض المساهمات الفردية. وقد ركزت هذه المساهمات على قضايا اجتماعية محددة، مثل معاناة أفراد المجتمع من ظروف معيشية صعبة، وذلك من خلال تقديم مساعدات إغاثية مرتبطة بأحداث معينة، على شكل منح وتبرعات ومساعدات عينية أو نقدية. باختصار، لا يتوفر الإفصاح الاجتماعي من قبل الشركات بالقدر المطلوب، أو بعبارة أخرى، لا توجد خطط اجتماعية إلى جانب الخطط الاقتصادية للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق العراق لتنفيذها.

1- المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية:

في البداية، لم يكن مفهوم المسؤولية الاجتماعية مُحددًا بدقة ووضوح كافيين لاكتساب قوة قانونية أو دولية مُلزمة. تبقى هذه المسؤولية، في جوهرها، مسؤولية أخلاقية، تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها التطوعية. لذا، تنوعت أشكال المبادرات والأنشطة تبعًا لطبيعة البيئة المحيطة، ونطاق أنشطة المشروع وأشكالها، والموارد المالية والبشرية المتاحة لكل مشروع. هذه المسؤولية، بطبيعتها، ليست ثابتة، بل ديناميكية وواقعية، تتسم بالتطور المستمر للتكيف السريع مع مصالحها ووفقًا للمتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ثانيا: وسائل جمع البيانات:

لكي يتم اختبار فرضيات البحث، كان من الضروري جمع البيانات اللازمة لإجراء اختبارات الفرضيات، وفقًا لنماذج الاستبيان.

صُمم الاستبيان وفقًا لمجموعة من الشروط:

- تضمن تصميم الاستبيان مجموعة من المعلومات المتعلقة بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات واهداف التنمية المستدامة.
- وُجه الاستبيان إلى موظفي عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
- صُمم الاستبيان بطريقة سهلة، وقُدمت خمسة مستويات للإجابة على شكل نقاط (اتفق بشدة، اتفق، محايد، لا اتفق، لا اتفق بشدة)، بأوزان تتراوح من 5 الى 1 على التوالي. كان حجم العينة (120) استبيانًا، تم توزيعها إلكترونيًا عبر البريد الإلكتروني، وتمت الإجابة على (115) منها.

نموذج الاستبيان: كان الاستبيان المصدر الرئيسي لجمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة. وُزّع على أفراد العينة بطريقة سهلة الاستخدام، بمن فيهم مدير الشركة ورؤساء الأقسام، ومديرو الوحدات والشعب في الشركات قيد الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، وُزّعت استبيانات على عدد من الموظفين. وقد أُنجز الاستبيان في صيغته النهائية. وقد قُسّم إلى قسمين كما يلي:

القسم الأول: يتعلق هذا القسم بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. ويتكون من 7 بندًا.

القسم الثاني: يتعلق هذا القسم بأهداف التنمية المستدامة، ويتكون من 14 بندًا.

ثالثا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة:

قام الباحثون بتحليل بيانات الدراسة باستخدام مجموعة من أساليب التحليل الإحصائي المناسبة لطبيعة البيانات والملائمة للفرضية التي بُنيت عليها. اعتمدت الدراسة على الأساليب الإحصائية التالية:

1. المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وهي أساليب إحصائية وصفية تُساعد على عرض البيانات بشكل أوضح وأكثر فعالية، مما يُسهم في وصف متغيرات الدراسة. وهي أسهل فهمًا وأكثر وضوحًا.

1- التحليل الوصفي لأسئلة محاور الاستبانة:

أ. تحليل بنود المتغيرات المستقلة: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

الجدول رقم (2): المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، لبنود الإفصاح المحاسبي المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاتفاق
1	يُؤثر الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات إيجابًا على تقارير التنمية المستدامة.	4.55	0.549	اتفق بشدة
2	يُعزز الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات التنمية المستدامة من خلال تحسين سمعة الشركة لدى العملاء والمستثمرين والموظفين.	4.59	0.544	اتفق
3	تهتم الشركة بالإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الأداء الاجتماعي، وحقوق المجتمع المدني، وحقوق الموظفين.	4.55	0.564	اتفق بشدة
4	توافق متطلبات التنمية المستدامة مع الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.	4.52	0.567	اتفق بشدة
5	يدعم الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الشركة على العمل نحو خفض التكاليف، مما يُساعدها على تحقيق التنمية المستدامة.	4.63	0.483	اتفق بشدة
6	يساعد الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات من زيادة عوائد المساهمين وله أثر إيجابي على التنمية المستدامة.	4.39	0.658	اتفق بشدة
7	يساعد الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الشركة على تحقيق مستوى عالٍ من التنافسية، مما يُؤثر إيجابًا على التنمية المستدامة.	4.55	0.580	اتفق بشدة
	الإجمالي معدل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري	4.54	0.563	اتفق بشدة

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسوب

من خلال بيانات الجدول رقم (2) نجد ان المتوسط الحسابي الإجمالي هو (4.54) والانحراف المعياري الإجمالي لآراء عينة الدراسة هو (0.563)، مما يدل على اتفاق عينة الدراسة (اتفق وبشدة)، وتراوحت المتوسطات الحسابية لكل الفقرات حول الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات بين (4.39 – 4.63) وهذا ما يؤكد صحة الفرضية، التي تشير الى وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين أراء عينة الدراسة حول الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وهذا يعني ان عينة الدراسة ترى ان الشركات المدرجة تهتم بالإفصاح المحاسبي الاجتماعي.

ب. تحليل بنود المتغير التابع: اهداف التنمية المستدامة

الجدول رقم (3): المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، لبنود اهداف التنمية المستدامة.

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاتفاق
1	تساعد المسؤولية الاجتماعية للشركات في نشر الوعي بأهمية حماية البيئة والموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.	4.48	0.501	اتفق بشدة
2	تساعد المسؤولية الاجتماعية للشركات في مكافحة تغير المناخ والحد من تلوث الهواء والماء.	4.46	0.502	اتفق بشدة

3	تستفيد أنظمة إدارة النفايات الصلبة والتخلص من النفايات الخطرة من المسؤولية الاجتماعية للشركات.	4.45	0.502	اتفق بشدة
4	يسهم النمو المستدام إيجابًا في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، التي تُساعد على منع أي ضرر بيئي، بغض النظر عن سببه.	4.49	0.501	اتفق بشدة
5	تعزز المسؤولية الاجتماعية للشركات التنمية المستدامة من خلال مساعدة الشركات على الالتزام بالمعايير والمبادئ البيئية في عملياتها	4.42	0.566	اتفق بشدة
6	تعزز المسؤولية الاجتماعية للشركات فعالية نظام الحماية والدعم الاجتماعي.	4.49	0.501	اتفق بشدة
7	تُساعد المسؤولية الاجتماعية للشركات الدولة على تطوير الخدمات الصحية وتحقيق التغطية الصحية الشاملة.	4.49	0.501	اتفق بشدة
8	تساعد المسؤولية الاجتماعية للشركات على تمويل المبادرات التي تُعزز رفاهية المجتمعات، مما يُؤدي إلى التنمية المستدامة.	4.50	0.500	اتفق بشدة
9	تساعد المسؤولية الاجتماعية للشركات على ترسيخ المعايير الأخلاقية الجديدة التي وضعها المجتمع، مما يُؤثر إيجابًا على التنمية المستدامة.	4.48	0.501	اتفق بشدة
10	تشجع المسؤولية الاجتماعية للشركات الشركات على التطوع، مما يُسهم إيجابًا في تحقيق التنمية المستدامة.	4.48	0.501	اتفق بشدة
11	تُساعد المسؤولية الاجتماعية للشركات على تحقيق التنمية المستدامة، خلال العمل بما يتوافق مع متطلبات المجتمع الخيرية والإنسانية.	4.46	0.502	اتفق بشدة
12	يتأثر دعم تقارير التنمية المستدامة بشكل كبير بالبعد الاجتماعي، الذي يؤثر بدوره على تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات.	4.45	0.502	اتفق بشدة
13	تستطيع الشركات زيادة أرباحها من خلال المسؤولية الاجتماعية، مما يُسهم إيجابًا في تحقيق التنمية المستدامة.	4.49	0.501	اتفق بشدة
14	على الرغم من تكلفتها، تُساعد المسؤولية الاجتماعية للشركات على ضمان الالتزام بالقواعد واللوائح، مما يُسهم إيجابًا في تحقيق الاستدامة البيئية.	4.42	0.566	اتفق بشدة
	معدل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الإجمالي	4.46	0.510	اتفق بشدة

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسوب

من خلال بيانات الجدول رقم (3) نجد ان المتوسط الحسابي الإجمالي هو (4.46) والانحراف المعياري الإجمالي لآراء عينة الدراسة هو (0.510)، مما يدل على اتفاق عينة الدراسة (اتفق وبشدة)، وتراوحت المتوسطات الحسابية لكل الفقرات حول اهداف التنمية المستدامة بين (4.42 – 4.50) وهذا ما يؤكد صحة الفرضية، التي تشير الى وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين أراء عينة الدراسة حول أهمية التنمية المستدامة في الحد من الفقر في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وهذا يعني ان عينة الدراسة ترى ان الشركات المدرجة تهتم بتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات:

توصلت الدراسة الى ما يلي:

1- اثبتت نتائج الدراسة ان هناك علاقة ذات تأثير معنوي للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في تحقيق اهداف التنمية في الحد من الفقر.

2- إدراك الشركات بأهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة.

3- تبذل الشركات عينة الدراسة جهود حثيثة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

ثانيا: التوصيات:

في ضوء نتائج البحث، توصي الدراسة بما يلي:

1- سن قوانين تنظم تبني الشركات لقواعد الإفصاح المحاسبي المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، نظرا لتأثيرها على أداء المجتمع في عدد من المجالات.

2- إلزام الشركات المدرجة في سوق العراق بتقديم تقارير حول الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

3- تطوير برامج تدريبية لتعريف موظفي الشركات بنهج الإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية وأهمية تطبيقه.

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا أحد.

المصادر العربية

1- الاسرج، ح. (2012). تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية. الملتقى العلمي الثالث حول منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

2- الخميسي، د. ر. (2017). المسؤولية الاجتماعية للعلاقات العامة في المنشآت السعودية الخاصة دراسة ميدانية. المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان، 17، ص 563 - 597 .

3- السوفي، ا. (2020). السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة في الحد من الفقرفي الجزائر. مجلة التمكين الاجتماعي، 2، (3)، 108-121.

4- الفضل، م، وآخرون. (2002). المشاكل المحاسبية المعاصرة، الطبعة الأولى، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

5- اللاوي، ي، ع, يامن.ن.ب. (2020). المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والافصاح عنها في القوائم المالية. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامه،3،(1).141–127 .

6-صالح، م، ع، واخرون. (2021). الافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وتاثيرها في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية. مجلة دراسات محاسبية ومالي،16،(55) ، 201- 220.

7- محمد، ق. ج. (2019). دور أبعاد استدامة الأعمال في تعزيز المسؤولية الاجتماعية: دراسة استطلاعية في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية سامراء العراق. مجلة اقتصاد المال والأعمال، (3) 3 ،ص 71 - 100 .

1-Abbood, S. I., & Al-Mashkoor, I. A. S. (2019). The Impact of Accounting Disclosure of Social Responsibility Costs on Financial Statements. Shows how CSR cost disclosure strengthens accountability and highlights contributions to social development.

2-Aluchna, M. (2017). Is corporate social responsibility sustainable? A critical approach. The dynamics of corporate social responsibility: A critical approach to theory and practice, 9-25.

3-Ayoo, C. (2022). Poverty Reduction Strategies in Developing Countries. In Rural Development-Education, Sustainability, Multifunctionality;IntechOpen: London, UK.

4-Banerjee, A.; Duflo, E. (2011). Poor Economics: Rethinking Poverty & the Ways to End It; Penguin Random House India Private Limited: Haryana, India, pp. 1–460.

5- Banerjee, N., Rahman, A. R. A., Molla, R. I., Noman, A. H. M., & Bhuiyan, M. Z. H. (2018). Is corporate social responsibility pursuing pristine business goals for sustainable development?. Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 25(6), 1130-1142.

6-Barodiya, P. (2015) 'Accounting for Social Responsibility of Business', International Journal of Management Research and Social Science (IJMRSS), 2(1), pp. 1–3.

7-Christensen, H. B., Hail, L., & Leuz, C. (2021). Mandatory CSR and Sustainability Reporting: Economic Analysis and Literature Review. Review of Accounting Studies. Demonstrates how mandated CSR disclosure frameworks influence corporate behavior and align with social policy goals, including poverty reduction.

8-Feres, J.; Mancero, X. (2001). Enfoques para la Medición de la Pobreza: Breve Revisión de la Literatura; Naciones Unidas: Santiago, Chile, pp. 4–38.

9-Giovannoni, E., & Fabietti, G. (2014). What Is Sustainability? A Review of the Concept and Its Applications. In Integrated Reporting - Concepts and Cases that Redefine Corporate Accountability (pp. 21–40)

10-Global Reporting Initiative (GRI). Sustainability Reporting Standards. Provides a framework for disclosing poverty-related initiatives under SDG 1 (No Poverty).

11-Haski-Leventhal, D. (2021). Strategic corporate social responsibility: A holistic approach to responsible and sustainable business.

12-Herremans, I. M., & Reid, R. E. (2002). Developing Awareness of the Sustainability Concept. Journal of Environmental Education, 34(1), 16–20.

13-Huang, X., Lv, J., Song, Y., Zhou, L. and Li, S. (2025) 'What drives the efficiency of corporate social responsibility activities? Evidence from targeted poverty alleviation projects', China Accounting and Finance Review, 27(5), pp. 728–258.

14-Knecht, A. (2012). Understanding and fighting poverty–Amartya Sen's capability approach and related theories. Soc. Chang. Rev., 10, 153–176.

15-Kraay, A.; McKenzie, D. (2014). Do Poverty Traps Exist? Assessing the Evidence. J. Econ. Perspect., 28, 127–148.

16-Málovics, G., Csigene, N. N., & Kraus, S. (2008). The role of corporate social responsibility in strong sustainability. The Journal of Socio-Economics, 37(3), 907-918.

17-MDPI – Sustainability Journal (2022). Reviews determinants of CSR disclosure in developing economies, emphasizing that disclosures often highlight social development and poverty reduction.

18-Ragodoo, N. (2009). CSR as a Tool to Fight against Poverty: The Case of Mauritius. Soc. Responsib. J., 5, 19–33.

19-Ravallion M, Chen S. (2007). China's (uneven) progress against poverty. Journal of Development Economics; 82(1), 1-42.

20-Singh PK, Chudasama H. (2020). Evaluating poverty alleviation strategies in a developing country. PLoS One, 15(1).

21-Tarabini, A. (2010). Education and Poverty in the Global Development Agenda: Emergence, Evolution and Consolidation. Int. J. Educ. Dev, 30, 204–212.

22-Wong, T. J. (2016). Institutions, governance and accountability: A review of corporate governance research on listed firms in China. Foundations and Trends in Accounting, 9, 259–326.

23-World Bank. Global Monitoring Report 2014/2015: Ending Poverty and Sharing Prosperity. Washington, DC; 2015.